Rimak International Journal of Humanities and Social Sciences
ISSN: 2717- 8293

Research Article March 2022 Volume: 4 Issue: 2

WATER AND TOURISM IN DESERT OASES, MOROCCAN OASES AS A MODEL

Abderrahim ARBAOUI [1]

Istanbul / Türkiye
p. 391-397

Received: 28/01/2022
Accepted: 17/02/2022
Published: 01/03/2022

This article has been scanned by **iThenticat** No **plagiarism** detected

Abstract:

The reality of Moroccan oases today has become disturbing, the situation of many of them predicts accelerating and multidimensional consequences. The irrational exploitation of natural resources, especially water resources, which are already experiencing natural constraints due to successive years of drought and the growing phenomenon of desertification, warns the disappearance of a very important national heritage, but in return of that, they are unique in the qualifications of a multi-tourist character. if they are well mobilized and valued, to create a developmental dynamism that restores the oasis to its position and creates good conditions for stability and local development. In order to achieve both goals (preserving and developing the oasis), the state has planned a set of programs and strategies directed for this purpose. However, despite the constraints and flaws that it experienced, it remains necessary, and requires concerted efforts from the various stakeholders and those interested in oasitic natter to protect these areas and restore consideration to them.

Key words: Oasis, Water Resources, Tourism, Sustainable Development.

http://dx.doi.org/10.47832/2717-8293.16.26

[1] Researcher, Tofail University, Morocco, mousstafa.omari6@gmail.com, https://orcid.org/0000-0003-4033-9108

Copyright © Published by Rimak Journal, www.rimakjournal.com
Rimar Academy, Fatih, Istanbul, 34093 Turkey
All rights reserved

Volume: 4 Issue: 2

الماء والسياحة بالمجالات الواحية الصحراوية، الواحات المغربية نموذجا

عبد الرحيم عرباوي [2]

الملخص:

لقد أصبح واقع الواحات المغربية اليوم مقلقا، فوضعية الكثير منها تنبئ بعواقب متسارعة ومتعددة الأبعاد. فالاستغلال اللاعقلاني للموارد الطبيعية، وخاصة الموارد المائية، والتي تعيش أصلا اكراهات طبيعية بسبب توالي سنوات الجفاف وتنامي ظاهرة التصحر، ينذر باندثار موروث وطني مهم جدا، لكن في مقابل ذلك فنفس هذه الواحات تنفرد بمؤهلات ذات صبغة سياحية متعددة قادرة؛ في حالة تعبئتها وتثمينها بشكل جيد؛ من خلق دينامية تنموية تعيد للواحة مكانتها وتخلق ظروف استقرار وتنمية محلية جيدة. ومن أجل تحقيق الغايتين معا (الحفاظ على الواحة وتنميتها) سطرت الدولة مجموعة من البرامج والاستراتيجيات الموجهة لهذا الغرض، ورغم ما اعتراها من بعض الاكراهات والخلل إلا أنها تبقى ضرورية، وتستلزم تظافر الجهود من مختلف المتدخلين والمهتمين بالشأن الواحي لحماية هذه المجالات واعادة الاعتبار لها.

الكلمات المفتاحية: واحة، موارد مائية، سياحة، تنمية مستدامة.

مقدمة:

لقد أصبحت التنمية الشاملة غاية جل بلدان العالم، لكن الأمر يتطلب تعبئة كل الامكانيات والموارد المتاحة بطريقة عقلانية. والمغرب كغيره من دول العالم انطلق منذ سنة 1956م في البحث عن نموذج تنموي اقتصادي واجتماعي خصوصية ويحافظ له عن هويته. لذلك وضعت مجموعة من المخططات، والخيارات الاستراتيجية التي اعتبرت منعطفا حاسما في السياسة الاقتصادية للبلاد. وقد لوحظ الاهتمام الكبير بالسياحة كركيزة مهمة من ركائز التنمية الاقتصادية، وهذا تدفعه مجموعة من العوامل المساعدة والمتمثلة في مؤهلاته السياحية المختلفة (طبيعيا، ثقافيا، تاريخيا...). ومن المجالات التي كانت ضمن هذا الاهتمام التنموي في المجال السياحي نجد الواحات الجنوبية، التي عرفت في السنوا الأخيرة تناميا ملحوظا لهذا النشاط، وهذا قد يفسر بمجموعة من العوامل ذات الطابع المحلي أو الوطني والدولي. لكن إذا نظر لهذا التوجه كحل أمام الواقع المقلق لهذه الواحات، فإنه في المقابل يضع الواحات أمام تحد كبير متمثل في خلخلة التوازنات الموروثة، والتي ترتبط بموارد الواحة، وخاصة المياه التي تعتبر العمود الفقري لهذه المجالات. وهنا تطرح اشكالية كبرى تتمثل في مدى إمكانية الجمع بين البعد التنموي، خاصة المرتبط بالاستثمارات السياحية، والبعد البيئي، المتمثل في حماية الموارد المائية للواحة. ومن التساؤلات التي ترتبط بشكل وثيق بإشكالية الموضوع هي كيف يمكن توجيه المؤهلات السياحية بالواحات نحو استقطاب سياحية تلائم واقع الواحة؟ ثم ما الاكراهات التي تواجه الاستثمار السياحية بالمجالات الواحية؟ وهل من سبيل لتجاوزها وجعل السياحة قاطرة تنموية مساعدة لا مدمرة؟

[2] الباحث، جامعة ابن طفيل، المغرب، mousstafa.omari6@gmail.com

أولا– الواحات المغربية بين الماضي المشرق، والحاضر المقلق

أ– الأهمية التاريخية للواحات المغربية

قبل التطرق للحديث عن تاريخ الواحات المغربية لابد من الاشارة إلى أن تحديد مفهوم الواحة ليس بذلك الأمر المطلق، وهذا راجع بالأساس إلى تعدد الأبعاد المحددة للواحة، فمن الناحية الوصفية نحن أمام حزام أخضر به ماء وسط مناطق قاحلة، كما أن للواحة بعد مرتبط بمستويات الزراعة، بين النخيل والأشجار المثمرة والزراعات، أما البعد الثالث فمرتبط بمنظومة العلاقات التي تربط الانسان الواحي بمجاله، وهي علاقة تأثر وتأثر. الواحات المغربية تمثل 15% من مساحة المغرب الاجمالية وتمثل بها الموارد المائية 7,5% من مجموع الموارد المائية. ولا أحد ينكر الدور والمكانة التي اضطلعت بها الواحات المغربية، سواء على المستوى السياسي، والمتمثل في اعتبارها منطلقا لكثير من الأسر التي حكمت المغرب، كالدولة السعدية والعلوية على سبيل المثال (العرب، 2017)، وبالتالي فبناء تاريخ الدولة المغربية كان للواحات الدور الأبرز فيه. كذلك ساهمت من الناحية التجارية بشكل كبير كمحطات استراتيجية في طريق القوافل الصحراوية، وهذا ما جعلها تشكل جسر تواصل بين شعوب افريقيا جنوب الصحراء ودول حوض البحر الأبيض المتوسط، هذه المكانة المتعددة الأبعاد جعلها مجالات استقرار بشري مهم، وما سجلماسة بتافيلالت إلا مثال عن هذا الاستقرار التاريخي بهذه المجالات. لكن لا يجب اغفال أهمية الماء في اختيار مجال الاستقرار بهذه الواحات، وهي الفكرة التي أشار إليها أحمد مزيان، حيث اعتبر ظهور الواحات في حد ذاتها راجع لعيون متفجرة أو أودية جارية، بل وربط استمرار الواحة باستمرار وجود الماء ومدى القدرة على السيطرة عليه (مزيان، 1999). ومما لا شك فيه أن المجتمع الواحي استطاع خلق توازن بين حاجياته من الموارد الطبيعية، وعلى رأسها الماء، وواقع الواحة المتسم في الغالب بالندرة. وبالتالي فقد تمكن الانسان الواحي من اكتساب مهارة التكييف، ومراكمة خبرات جعلته قادرا على تملك مجاله وابداع آليات تطويعه. ليصبح دون تنظير بل بالممارسة سباقا لتطبيق ما يتداول اليوم "التنمية المستدامة". ومنها ابداع ترشيد استغلال المياه وتوزيعها على المستفيدين بشكل دقيق وبآليات وتقنيات محلية (مزيان، تدبير الماء عند سكان الواحات الصحراوية، 2009).

خريطة المجالات الواحية بالمغرب

(Fenêtres sur le territoire Marocain، 2002)

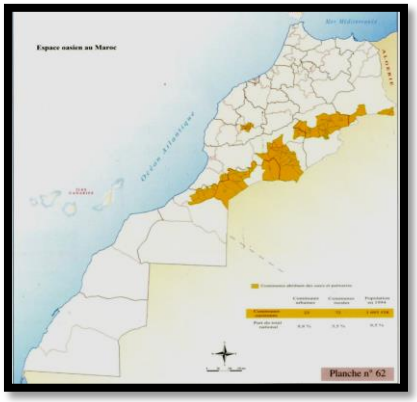

خريطة الطريق التجاري الواحي سجلماسة – غانا عبر درعة

(حافظي علوي، 1997)

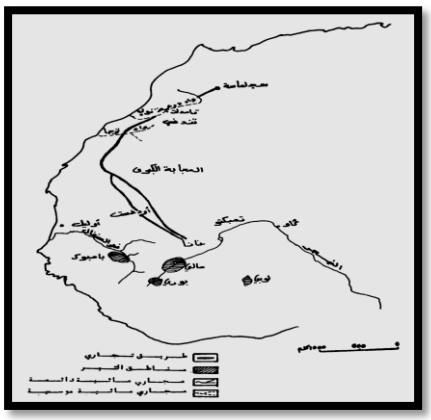

وهنا نشير أن الواحات المغربية لها غنى طبيعي وسياحي مهم جدا، جعل الواحات تساؤل الجميع، وخاصة الجهات المسؤولة، عن أي استراتيجية لتدبير أنجع لمؤهلات الواحات، والتي قد تغيير تلك النظرة النمطية حول الواحات كمجالات هشة وأوساط طاردة.

ب– الواحات المغربية والتحولات المتسارعة

تعيش الواحات المغربية اليوم مجموعة من التحولات التي مست هويتها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والبيئية والمعمارية، هذه التحولات تهدد وبشكل كبير العمود الفقري لهذه المجالات والمتمثل في مواردها المائية. وقد لا نستغرب إذا وجدنا اليوم نسبة

Volume: 4 Issue: 2

لا يستهان بها من الساكنة الواحية تعبر عن فقدانها الأمل في عودة الواحة لسابق عهدها عندما كانت تؤمن فيه احتياجات الساكنة، وهذا ما قد يفسر لنا نزيف الهجرة التي تسبب في افراغ تام لبعض القصور الواحية. كما أن كل واحة تشكل لذاتها منظومة مترابطة العناصر، وأي خلل في أحد عناصرها سيهدد مباشرة باقي العناصر، ولا خلاف أن أهم عناصر هذه المنظومة هو الماء. ومن أجه هذا التدهور نجد تراجع الفرشة المائية، وتنامي ظاهرة القحولة وتدهور التربة والغطاء النباتي، خاصة النخيل. أما على المستوى الاجتماعي فالواحات تعرف تفككا في بنياتها الموروثة، وأفولا لمؤسساتها التقليدية. ولا غرابة أن نجد من يعتبر هذا التدهور بأنه على درجة عالية من الخطورة والمأزقية (العطري، 2009). وهذا الوصف القاتم له ما يبرره، فكثيرة هي التقارير والوثائق الرسمية التي تحذر من أزمة خطيرة تعيشها الواحات، ومنها على سبيل المثال لا الحصر:

- التصميم الوطني لإعداد التراب SNAT2003
- تقرير الخمسينية 2005
- البرنامج الوطني لإنقاذ وتهيئة الواحات 2006

وجل هذه التقارير نجدها تستعجل التدخل لإيجاد حلول واقعية وجذرية لقضايا الواحات (اكريمي، 2020).

إلى جانب ما سبق فالواحات المغربية تعيش تغيرات سوسيولوجية همت نمط العيش والسكن وكذلك أنشطة الدخل المالي، حيث أن تراجع الموارد المائية، لأسباب عدة، تزايد الاهتمام بالعمل الوظيفي و الهجرة إلى الخارج أو نحو المدن الكبرى وبالتالي أصبحت الواحة مجالا للالتقاء العائلي والأسري خلال المناسبات.

ثانيا– السياحة الواحية بالمغرب بين تنوع المؤهلات، وإكراهات الاستثمار

أ–المؤهلات السياحية الواحية بالمغرب وعلاقتها بالماء

إذا كان الماء يشكل العمود الفقري للمجالات الواحية المغربية، فإنه كذلك مكن هذه الأخيرة من مؤهلات ذات طابع سياحي مهم، فالحديث عن بعض المجاري المائية المهمة بهذه الواحات (كزيز وغريس ودرعة...) هو حديث عن مجال للتنوع البيولوجي في النبيت والوحيش، وبالتالي مناطق ذات أهمية بيلوجية وإيكولوجية (الخليفي، 2016). كما تتوفر هذه المجالات على بعض العيون المتعددة الأدوار؛ استشفائية كحامة مولاي علي الشريف الواقعة حوالي عشرين كيلومترا من مدينة الريش. وحامات مولاي هاشم التي تبعد على نفس المدينة السابقة بـ 15 كلم). وعيون ذات طابع استجمامي كالعين الزرقاء قرب مدينة الراشيدية وضاية مرزوكة أو السريجي قرب مدينة مرزوكة، وهي تش تستقطب أنواعا من الطيور النادرة (المولودي و امحرزي، 2016). أما من الناحية الثقافية والمعمارية، فالموروث الأثري الذي كشفت عنه بعض التنقيبات بموقع سجلماسة أثبت أن هذه المدينة مثلت نموذجا للمدينة المغربية الوسيطية التي استطاعت تدبير المسألة المائية، وهذا ما أشار إليه العربي مزين الذي ربط بين تسميتها وموضعها من الماء (Mezzine, 1983). بل نجد من اعتبرها أولى المدن الإسلامية التي شيدت في المغرب الأقصى. كما تعتبر الخطارات في المنطقة تراثا سوسيوثقافيا وحضاريا، وهذا راجع لكونها شكلت نظام سقي متكيف مع الظروف المناخية بالواحات الصحراوية جمعت بين البعد المورفولوجي والبعد السوسيوثقافي. كما أن الماء خلف موروثا ثقافيا من خلال مجموعة أعراف مائية وعادات وتقاليد أصبحت محط اهتمام مجموعة من الباحثين، بل سنجد أن الماء كان حاضرا ضمن اللسان الواحي فيما يتعلق بالأمثال الشعبية. مما يوحي بأن الماء كان عاملا لنسج علاقة متعددة الأبعاد بين الإنسان الواحي بعضه مع بعض، ومع مجاله. كما أن الموارد المحلية، ونخص بالذكر النخيل، قد وفر مادة أولية ساعدت في بروز حرف محلية تقليدية كصناعة القفاف والسلال، الكراسي...، كل هذه العوامل دفعت الدولة لبذل مجهودات لاستثمار هذه المؤهلات، خاصة على المستوى السياحي، وما يميز البرامج التنموية أنها سعت لربط التنمية بحماية البيئة والثقافة المحلية. وبالعودة لسنة 2004م لوحظ الاهتمام المتزايد بهذه المجالات

خصوصا، كما تمت الإشارة إليه مسبقا، أن كثير من الدراسات والتقارير جعلت الواحات مناطق هشة مهددة بالاندثار مما فرض التدخل العاجل لإنقاذها خاصة أن خطورة الأمر ارتبطت بالتوازنات التي يشكل الماء عمودها الفقري.

ب– الاكراهات السياحية بالواحات المغربية

إنه لا يمكن انكار المجهودات التي يقوم بها المغرب من أجل تنمية نشاطه السياحي، ويظهر ذلك من خلال البرامج والاستراتيجيات الموجهة لهذا الغرض، لكن رغم هذه المجهودات المبذولة فإن المشروع الطموح لتنمية المجالات الواحية، خاصة من الناحية السياحة تعتريه بعض الاكراهات والمتمثلة في كون المبادرات التنموية التي تهم المجالات الواحية، خصوصا ما يتعلق بالنشاط السياحي، تنطلق من مرجعيات بعيدة ومختلفة عن هموم الانسان الواحي (المحلي)، ولا تلامس همومه، كما قد لا تلبي طموحاته واحتياجاته الأساسية. فكثيرا ما تعتمد على تصورات يغلب عليها الطابع التقني، كما تكمن إشكالية هذه المبادرات في اعتمادها أدوات تحليل، وتقنيات معالجة غير مستمدة من الخبرات المحلية، وبالتالي فهي لا تستند على التجارب المحلية، ولا على الآليات التنموية المبنية على نظرة السكان العارفين بمجالهم. وهنا نتحدث عن تغييب واقصاء الخبرات المحلية في بعض هذه التجارب، التي قد تكون مستوردة، وهنا نجدها تصطدم بمشكل تدبير الموارد المحلية وخاصة الماء. وقد أشار الباحث أبا صادقي أن المشاريع التنموية بالمجالات الواحية تفتقر للبعد السوسيولوجي والرهان الثقافي والاقتصادي والسياسي (صادقي، 2013). لذلك فإن أي حديث عن التنمية يجب أن ينطلق من الداخل، أي من منطق الواحة، لأن ذلك يشكل بحق جوهر التنمية المستدامة التي تراعي المؤهلات المحلية وتحميها (الدكاري، 2014). وبالتالي الابتعاد عن المشاريع التنموية المفروضة من أعلى. كما أن البعد الاستثماري السياحي بالواحات لا يراعي في بعض الأحيان التوازنات الموروثة، خاصة تلك المتعلقة بتدبير الماء، وذلك راجع إلى تغليب البعد المادي على البعد البيئي (جباري، 1993). وتجدر الإشارة إلى تسارع وتيرة بعض الاستثمارات المتسببة في فناء الواحات أكثر من إعادة الحياة لها وعلى رأسها مشاريع السياحة الترفيهية المستنزفة للموارد المائية.

ثالثا– السياحة الواحية: استثمارات واعدة تحتاج لضوابط؛

إن الهاجس الذي أصبح يشغل جل دول العالم هو كيف السبيل لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية مع حماية الوسط البيئي، وهذا التوافق لن يتحقق إلا إذا تم وضع خطط استراتيجية تقوم على دمج البعد البيئي وإدارة الموارد الطبيعية في كل سياسة تنموية. وهنا يكون الاهتمام منصبا حول البيئة والانسان في نفس الوقت أكثر من الاهتمام بالربح المادي القصير المدى. ومما لا شك فيه أن الاستثمار في السياحة الواحية أصبحت رافعة اقتصادية بالمغرب لا يمكن إنكارها، فهذا القطاع أصبح يساهم في توفير فرص الشغل وتعزيز البنية التحتية وربط هذه المجالات بالسوق الوطنية والدولية. فضلا عن التأثير المتعدد الأبعاد اتجاه باقي القطاعات الاقتصادية؛ سواء الخدماتية أو الصناعية أو التجارية.

ويبقى التحدي هنا هو تحقيق تنمية إيجابية توازن بين البعد الاقتصادي " الربحي" والاجتماعي من جهة والجانب البيئي من جهة ثانية. وهذا يقتضي التفكير في حماية الموارد المحلية، وخاصة المياه، وهذا يعني الربط بين التراث الطبيعي والثقافي. وهذا قد لا يتحقق فيما يتعلق بالنشاط السياحي إلا بسيادة الوعي برهانات الاستدامة وتعزيز العروض السياحية المسؤولة. كما أن التفكير في تأهيل المجالات الواحية يفترض تدخلا شاملا يراعي تعدد المشاكل التي تعترض مسيرة التنمية الواحية. وهذا ما قد يفسر النظرة التفاؤلية للبعض حول هذا الاهتمام السياحي في الواحات، والذي قد ينقذ الواحات ويعزز من تنوع الأنشطة بها. كما أنه سبب لما تشهده الواحات اليوم من نشوء شبكة حضرية وأقطاب تنشط السياحة (تروان، 2006). كما أن أي سياسة تستهدف التنمية السياحية بالواحات لابد أن تراعي حسن تعبئة الموارد المائية والحفاظ عليها، ولا نتحدث عن المنظور الضيق لمسألة حسن الترشيد (جباري، 1993، صفحة 110)، بل إن الأمر يتجاوزه إلى ضرورة وضع بنية تحتية جديدة لتعبئة المياه ومنها على سبيل المثال لا

Volume: 4 Issue: 2

الحصر السدود الجوفية على طول المجاري المائية، وإعادة تصفية المياه المستعملة(...). إضافة إلى ضرورة إعادة النظر في طبيعة السياحة الوافدة والمستقطبة، حيث يقتضي الأمر تعزيز السياحة البيئية. ولربط السياحة بالأنشطة الأخرى، فمن الضروري الاهتمام بكل ما له علاقة بالتراث الجيولوجي، أمر قد يزيد على سبيل المثال من قيمة الصناعة التقليدية الموجهة للسياحة كصناعة الأحجار الرخامية (المستحثات). ومثل هذه الصناعات إلى جانب تشجيعها للسياحة ذات البعد العلمي والجيولوجي والفني، فهي تساهم في توفير فرص الشغل، والحد من السياحة الترفيهية التي قد لا تكون ملائمة لبعض الواحات المغربية. وفي نفس السياق فقد لوحظ الاهتمام بالتراث المائي، وإن بشكل محتشم، ومما يبرهن هذا الاهتمام هو تنظيم مهرجان الخطارات بمنطقة الجرف قرب مدينة أرفود، كذلك المهرجان الدولي للتمور بمدينة أرفود، وغيرها، كما أنه من الضروري إعطاء اهتمام أكبر للسياحة الاستشفائية خاصة المرتبطة بالحامات، وهذا يتطلب العناية بهذه المؤهلات التي تعرف غياب النظافة، وغياب الأمن والتنظيم، كما يطرح سؤال كبير حول مشاريع تهيئة هذه الحامات، فالزائر لهذه الحامات وبعض المؤهلات الأخرى، سيكتشف أنها وجْهات تستقبل السياح من مختلف مناطق المغرب ومن الخارج، لكن في المقابل فإن مناطق تواجد هذه المؤهلات تفتقر إلى أبسط المقومات الضرورية من حيث البنية التحتية والتجهيزات والخدمات السياحية الأساسية، وذلك أن تطوير السياحة بالواحات رهين بتطوير قطاعات أخرى حتى يتم تنويع المنتوج السياحي المتلائم مع واقع وامكانيات كل واحة. كما أن وضع القوانين والبرامج التنموية بالمنطقة يقتضي توفير الأرضية الملائمة والمناسبة لتنزيل تلك التصورات على أرض الواقع، وهنا لابد أن نشير إلى قضية توفير الماء قبل التفكير في الاستثمارات السياحية (جباري، 1993، الصفحات 108-109). وحتى لا تبقى الأسطر السابقة اجترارا لوصف واقع أصبح لا يخفى على أحد، نقترح إلى جانب ما سبق توصيات قد تساعد في إعادة النظر في طريقة التعامل مع الواحات، خصوصا عندما يتعلق الأمر بالاستثمارات السياحية:

- اعتماد المقاربة المندمجة في تنمية الواحة، وذلك من خلال اشراك وانخراط كل الفاعلين في الشأن الواحي، وهنا نشير إلى قضية تعزيز ودعم دور المجتمع المدني.
- تعزيز التنافسية المبنية على قاعدة السياحة التضامنية الضامنة لحماية استمرارية الواحة.
- تجنيب مصير الواحات الصراعات السياسية الضيقة، والمصالح الشخصية المادية التي جعلت مناطق واحية مسرحا لمشاريع استثمارية استنزافية.
- الاهتمام بالبحث العلمي الرامي لتحسين جودة الحياة والاستثمارات، خاصة في المجال السياحي من جهة وحماية الماء من جهة ثانية، بالواحات المغربية.
- تطوير مشاريع تجميع وحماية الموارد المائية، كالسدود الباطنية على طول أودية الواحات.

خاتمة:

إن الاستثمار في النشاط السياحي بالواحات المغربية ليس كما قد يبدو للبعض "كارثة حلت بالمنطقة" بل قد يكون رافعة لتنمية الواحات واعدة الاعتبار لها، لكن الأمر يقتضي النظر بعين الواحة لهذه الاستثمارات، خاصة فيما يخص قضية الماء، فأي ضرر يصيب هذا المورد قد يعصف بالواحة كليا وبالتالي ضياع موروث مغربي جد مهم. وفي المقابل فإن الاستثمار المعقلن قد يساعد في تنشيط قطاعات اقتصادية واجتماعية واحية أخرى، بل والعودة بالنفع العام حتى خارج الواحة نفسها.

المصادر والمراجع

جون فرانسوا تروان(إشراف). (2006). المغرب: مقاربة جديدة في الجغرافية الجديدة. الرباط: دار طارق للنشر، مطبعة المعارف الجديدة.

أبا صادقي. (2013). الاشكاليات التقنية والقانونية لتدبير التراث المعماري بواحات الجنوب الشرقي المغربي. تأليف التراث المعماري بالمغرب (صفحة 62). الرباط: مركز الدراسات التاريخية والبيئية، المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية.

أحمد مزيان. (1999). استغلال الماء في واحات فجيج. تأليف الماء في تاريخ المغرب (صفحة 118). الدار البيضاء: منشورات كلية الآداب والعلوم الانسانية، عين الشق.

أحمد مزيان. (2009). تدبير الماء عند سكان الواحات الصحراوية. مجلة دعوة الحق، صفحة 69.

الحسن جباري. (1993). القطاع السياحي بالراشيدية بين السلبي والايجابي. تأليف المجال والمجتمع بالواحات المغربية (صفحة 109). مكناس: جامعة المولى اسماعيل، كلية الاداب والعلوم الانسانية.

جريدة، العرب. (2017). جريدة العرب، 39(10505)، 20.

حسن حافظي علوي. (1997). سجلماسة وإقليمها في القرن الثامن الهجري/الرابع عشر ميلادي. وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.

عبد الرحمان الدكاري. (2014). التراث المعماري بالمغرب: الذاكرة البمجالية ومظاهر التثمين. تأليف أبحاث ودراسات التنمية (صفحة 30). الجزائر: مخبر الدراسات والبحوث في التنمية الريفية، جامعة محمد البشير الابراهيمي برج بوعريريج.

عبد الرحيم العطري. (2009). تحولات المغرب القروي، أسئلة التنمية المؤجلة. سلا: دفاتر الحرف والسؤال.

عبد الكريم اكريمي. (2020). تنمية الواحات المغربية: المدخلات النظرية والمخرجات العلمية، أنموذج درعة – تافيلالت. مجلة التمكين الاجتماعي، المجلد 2(العدد 3)، 316.

عبد اللطيف الخليفي. (2016). السياحة القروية بواحة درعة الوسطى: المؤهلات وإكراهات التنمية. واحات المغرب(الرابع)، صفحة 35.

محمد المولودي، و الحسن امحرزي. (2016). المسارات السياحية بواحة تافيلالت وآفاق التنمية الترابية. تأليف واحات المغرب (صفحة 18).

Fenêtres sur le territoire Marocain .142 .(2002) .Direction de l'aménagement du Territoire.

Larbi Mezzine. (1983). Sijilmassa: La mémorial du maroc .(2 المجلد) nord organisation.